

الإعلام والديمقراطية في الجزائر: الواقع والأفاق

أ. نصرالدين بوزيان،

قسم الإعلام والاتصال ، جامعة منتوري قسنطينة

مقدمة:

حولت التطورات السريعة والمتواصلة موضوع الإعلام إلى أحد المواضيع المهمة الجديرة بالمعالجة والطرح، خصوصا بعد المكانة، القيمة والتأثير البالغ والمتزايد الذي اكتسبه. نفس الأمر نجده بالنسبة لموضوع الديمقراطية الذي أسال طيلة قرون حبر الفلاسفة، المفكرين والباحثين، ومع ذلك لا زال الحديث عنه ذو شجون ويظل دائما يكتسي أهمية فائقة، فمختلف الدول تعمل وتسعى إلى بلوغ الديمقراطية أو على الأقل هذا ما تدعيه، وذلك بوصفها الخيار الأمثل لضمان الحريات الفردية والجماعية التي ناضل الملايين لتحقيقها بحثا عن حياة أفضل تكفل حقوق وواجبات الأفراد.

ونظرا للأهمية كل من الإعلام والديمقراطية وترابطهما وظيفيا وبنائيا، تأتي هذه المداخلة سعيا لتوضيح العلاقة بينهما، ومحاولة تشخيص واقع الإعلام في الجزائر وسط أجواء توصف على أنها ديمقراطية، وذلك انطلاقا من تبيين مرتكزات العلاقة بين المفهومين، لنعمل بعدها على محاولة تحديد آفاق تطور الديمقراطية والإعلام في الجزائر. وسنختم هذه المداخلة بتقديم عدد من التوصيات والاقتراحات المتعلقة بآليات وسبل ترقية الديمقراطية والإعلام في الجزائر.

1- مدخل مفاهيمي:

طرحت بقوة ومنذ فترات طويلة قضية الديمقراطية في عدة بلدان، فإذا ما أردنا تحديد الدول التي تتبع هذا النظام أو على الأقل التي تدعي بأنها تتبعه، سنجد أن مختلف دول العالم تقول بأنها دول ديمقراطية حتى لو كانت من أكبر الدول التي يعاني شعبها من غياب ابسط الحقوق الأساسية كحرية التعبير والصحافة، أو حتى حقوق سياسية بسيطة كالحق في الانتخاب. ومن هذا المنطلق كان لا بد من الوقوف بداية عند مفهوم الديمقراطية ووضع تعريف إجرائي مختصر له لإزالة الغموض عنه من جهة وتقادي وجود أي التباس عند استخدام الكلمة في مداخلتنا من جهة أخرى.

- الديمقراطية: كثيرا هي المحاولات الرامية إلى وضع تعريف جامع مانع للديمقراطية، لا يتسع المجال لذكرها أو الخوض في منطلقاتها ومذاهبها، وعليه سنكتفي بالتعريف الذي جاء به "أبرهام لنكولن" Abraham Lincoln كونه يبدو الأقرب إلى إيجاد إجماع رغم بعض النقائص التي تضمنها:

« La démocratie est le gouvernement du peuple, par le peuple, pour le peuple »
أي "حكم الشعب للشعب". وفي الحقيقة يعد هذا التعريف والتوصيف لمفهوم الديمقراطية بمثابة الشعار الذي تحمله الكثير من الدول وتسعى إلى ترسيخه حسب تصريحاتها، لكن الإشكال الحقيقي في تقديرنا

يكن في آليات وكيفيات بلوغ هذا الهدف، الأمر الذي لم يشر إليه التعريف وسنعود إليه في معرض مداخلتنا.

المفهوم الآخر الذي يجدر بنا التعرض إليه في هذه المداخلة هو الإعلام، وسنكتفي بإيراد تعريف واحد له يبدو مقبولا إلى حد كبير في الأوساط الأكاديمية:

الإعلام: عرفه "شون ماك براين" على أنه "جمع وتخزين ومعالجة ونشر الأخبار والبيانات والصور والحقائق والرسائل والآراء والتعليقات المطلوبة لفهم الظروف الشخصية والبيئية والقومية والدولية والتصرف اتجاهها عن علم ومعرفة والوصول إلى وضع يمكن من اتخاذ قرارات سليمة".

2- العلاقة بين الإعلام والديمقراطية:

وبالعودة إلى الديمقراطية، فينبغي القول أنها في الجوهر مدونة مبادئ فلسفية وسياسية كما يذهب لذلك أحد الباحثين، ينظم من خلالها المجتمع عمله بناء على مجموعة قواعد، يسهر على تطبيقها ومراقبة مدى تطبيقها أعضاء الجماعة. وتكون السيادة في هذا النظام للشعب الذي يمارسها بطريقة مباشرة *La démocratie directe* (يتخذ في هذه الطريقة الشعب القوانين والقرارات المهمة ويختار من ينفذها، فهي شكل من الحكم يعني الحق المباشر في أخذ القرارات السياسية حول كل شيء بنفسه من خلال التصويت(1))، أو بطريقة غير مباشرة تعرف بالديمقراطية التمثيلية *La démocratie représentative* (يتمحور دور الشعب فيها في اختيار ممثليه)، أو بطريقة نصف مباشرة *semi directe* (من بين أبرز الدول التي تتبع هذه الطريقة فرنسا وسويسرا. ولا يقتصر دور المواطن أو الشعب في هذه الحالة على اختيار ممثليه الذين يتولون إعداد القوانين وإعداد المالية، بل يمكن أن يقوم الشعب نفسه بإعداد قوانين عبر الاقتراع). وفي كلتا الحالتين تعتبر الديمقراطية أسلوبا للحكم ووسيلة للتعامل، تقوم على مجموعة من المبادئ أساسها احترام إرادة الأكثرية وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات دستورية(2).

وقبل الخوض في تفصيل العلاقة بين الديمقراطية والإعلام، ينبغي بداية معرفة المبادئ الفلسفية والسياسية السابق الإشارة إليها والتي تقوم عليها الديمقراطية. في هذا الصدد نجد أن المقاييس العالمية المتعارف عليها لتحديد ما إذا كان البلد يتبع النهج الديمقراطي تتمثل أساسا في ضمان الدولة للحريات الأساسية المتمثلة أساسا حرية التفكير والتعبير وحرية التجمع الصحافة، وكذا تساوي الأفراد أمام القانون، وهو ما عبر عنه المنظر القانوني الإنجليزي "جيريمي بنتهام" حين قال "يجب أن يعد كل فرد على أنه واحد ولا أحد على أنه أكثر من واحد"(3). إذن الخاصيتين الأساسيتين اللتان قامت عليهما الفلسفة الديمقراطية في كل من النظامين الاشتراكي والبرالي هي "الحرية" و"العدالة" لكن الفرق بينهما

كان في تغليب واحدة على الأخرى. ففي الوقت الذي شدد فيه النظام الاشتراكي على المساواة والعدالة بين الأفراد، نجد النظام اللبرالي يركز ويغلب الحرية ويقدها.

وبجانب الخاصيتين السابقتين في الحكم على وجود ديمقراطية في بلد ما من عدمها، هناك مجموعة من المقاييس المهمة التي نوجزها في حرية الاعتقاد، حقوق الملكية، والتعدد أو بالأحرى تنوع الأطياف السياسية والتركيبات الاجتماعية، الأمر الذي يعد ضروريا في الثقافة الغربية تحديدا، لأنه يعد بمثابة المحرك السياسي والاجتماعي.

ويذهب بعض الباحثين إلى تلخيص مقاييس وجود الديمقراطية في ثلاثة نقاط وعناصر متتابعة ومتكاملة تتمثل في:

- النقاشات العامة: Le débat public أي وجود نقاش داخل المجتمع الذي يعتبر فضاء للتبادل الحر للأفكار والآراء والمواقف..، وذلك قبل اتخاذ أي قرار أو قرارات تخدم المصلحة العامة للجماعة. أما المقياس أو العنصر الثاني الذي ينبغي توفره في الدول الديمقراطية، والذي يكمل الأول هو:

- المؤسسات: Les institutions ويقصد بها مجموعة الهيئات والمؤسسات التي تسهر على وجود النقاش وتطبيق القرارات، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، وجود الأحزاب والمؤسسات الإعلامية والجمعيات..، فمن المهم جدا أن تتكامل الأدوار بين هذه المؤسسات، حيث تعمل الأحزاب على خلق النقاشات وإثرائها بأرائها، أفكارها ومواقفها، فيما تتولى وسائل الإعلام نشرها، وجعلها تصل إلى أكبر عدد ممكن من المتلقين لإعطائها الطابع الجماهيري الذي يسمح بانخراط الأفراد ومشاركتهم في المسار الديمقراطي.

- العدالة: وأخيرا العدالة La justice التي تعد عنصرا أساسيا لضمان التوازن في الطروحات والآراء، ومن المفروض أن تعمل مؤسسات الدولة على كفالة الحقوق المتساوية بين الأفراد والهيئات والفصل في النزاعات المطروحة إن تطلب الأمر تدخلها. وبالتالي يسود مناخ خصب للتبادل والتنافس بين الأفكار الأطراف.

ومما سبق يمكن استنتاج مرتكزات العلاقة بين الديمقراطية والإعلام، نلخصها فيما يلي:

- إن الديمقراطية تقوم على وجود مؤسسات إعلامية تتولى مهمة نشر المعلومات والآراء والأفكار، وخلق نقاشات في وسط المجتمع تنتهي باتخاذ قرارات مدروسة وتخدم الصالح العام، فإذا لم تتولى وسائل الإعلام نشر المعلومات ونقل الآراء لأعداد كبيرة من الأفراد فمن غير الممكن إيجاد نقاشات حول نفس المواضيع في نفس الوقت وبشكل واسع إلا في حالات محدودة.

- إن وسائل الإعلام هي الفضاء الأمثل للتعبير عن الأفكار والتوجهات والآراء وإيصالها لأكبر عدد ممكن من الأفراد، بغرض مساعدتهم على فهم ما يحيط بهم وفي الحقيقة هذه أحد الوظائف التي تحدث عنها "لازويل" المتمثلة في مراقبة البيئة وإيجاد ترابط المجتمع في الاستجابة للبيئة(4).

كما أن وسائل الإعلام تستطيع بأن تقوم بأدوار رقابية مهمة على مؤسسات الدولة التي تتولى إرساء العدالة من جهة، والعمل على تكريسها من جهة أخرى من خلال فتح نفس الفضاءات والإمكانيات للأفراد للتعبير والنقد إذا ما اتسمت بالموضوعية بطبيعة الحال.

ومن هذا المنطلق، ونظرا أيضا لأهمية الإعلام وانعكاسه التي تشمل مختلف الجوانب في المجتمعات وكذا اقتناع مختلف الأطراف بمكانته في مسار السياسي لأي مجتمع، يعد الإعلام مقياسا أساسيا وهاما إن لم نقل حاسما في معرفة مدى تطور الديمقراطية في أي بلد كان. وتراهن الدول الراغبة في تحقيق الديمقراطية عليه (الإعلام) في نجاحها وتحقيق غاياتها.

إن العلاقة اذن بين الديمقراطية والإعلام معقدة ومتشابكة ولا يمكن النظر إليها من جانب واحد أو على أساس أن الديمقراطية تحتوى الإعلام. ففي الحقيقة فإن لوسائل الإعلام دورا أساسيا وحاسما في عملية التحول الديمقراطي لأي بلد وبإمكان الإعلام أن يحول بلد ما إلى دولة ديمقراطية بعدما كان غير ذلك. وكثيرون هم الباحثون الذي اعتبروه وسيلة التغيير والتنقيح لما يمتلكه من قوة وتأثير. وبالتالي هناك تفاعل بين المتغيرين وكلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر.

واقع الإعلام والديمقراطية في الجزائر:

تصريحات عديدة لمسؤولين وهيئات سياسية في الجزائر تؤكد أن الجزائر قد تبنت النهج الديمقراطي ولا رجعة فيه. لكن الأكيد أن الديمقراطية في الجزائر لم تتضح بشكل جيد ومازالت بحاجة إلى تفكير علمي ومجهودات فكرية لإرساء قواعد ديمقراطية فعالة وحقيقية، وهو ما يتطلب بداية تشخيص واقع الديمقراطية في الجزائر، وكذا تشخيص واقع الإعلام في الجزائر على اعتبار أنه الدعامة الأساسية للديمقراطية.

إن واقع الديمقراطية في الجزائر أعقد بكثير من أن يلخص في بضع أسطر، ففي الوقت الذي يرى البعض أن الديمقراطية في الجزائر ولدت مع الشيخ عبد الحميد بن باديس الذي ضمت جمعياته أو بالأحرى جمعية العلماء المسلمين التي أنشئها تنوعا في التوجهات والأفكار، وكان الشرط الأساسي والوحيد لانضمام أطراف فكرية مختلفة إلى الجمعية هو الانتماء إلى الإسلام، يرى الكثيرون أن نهاية الثمانينيات هي بداية المسار الديمقراطي في الجزائر الذي ولد بولادة عسيرة لم ينتهي بشكل نهائي

مخاضها إلى اليوم. فقد اتسمت نهاية الثمانينيات بانفتاح إعلامي وسياسي غير مسبوق في تاريخ الجزائر. أفرز تنافسا محتدما وحادا على السلطة أو الحكم تحديدا، لكنه عوضا من أن يحول الجزائر إلى دولة ديمقراطية قوية تعمل على خدمة تطلعات شعبيها، أدخلها في دوامة من القتل والإرهاب. إن الديمقراطية في الجزائر ارتبطت منذ بدايتها، سواء سلمنا بأنها بدأت مع الشيخ عبد الحميد ابن باديس أو نهاية الثمانينيات، بالإعلام، فقد دفعت وسائل الإعلام والصحفيون تحديدا الولايات في غضون الاحتلال الفرنسي كما في التسعينيات. وإذا ما ركزنا على فترة التسعينيات سنرى أن حالة عدم استقرار الشارع السياسي الجزائري أدت إلى بروز مشكلات وعقبات كبيرة في طريق الصحافة الجزائرية أهمها:

* حرمانها من الكفاءات الصحفية الشابة التي تضطر إلى مغادرة البلاد والتوقف عن العمل الصحفي بسبب الخوف من الاغتيال التي طالت عددا بلغ سبعة وخمسين صحفيا وصحفية في مدة لا تزيد عن العامين.

* المشكلات الفنية التي تتعرض لها الصحافة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والطباعة وعدم قدرتها على تحمل هذه النفقات خاصة في ظل الموارد الإعلانية المحدودة، الأمر الذي يؤدي إلى الاحتجاب المؤقت أو التوقف الدائم عن الصدور.

* خضوع الصحافة للرقابة الحكومية الصارمة بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي التي تتزامن مع العنف الدموي الذي أصبح سمة شبه يومية في بعض مناطق الجزائر.

* خضوع الصحافة لحالة من الاضطراب الفكري الناشئ عن صراع المواقف والاتجاهات المعيرة عن مصالح الفئات والأحزاب والتيارات التي أفرزتها مرحلة التعددية السياسية والحزبية في الجزائر والتي تتجلى في المعارك الصحفية التي شهدتها هذه الصحافة(5)

فلما كان المسار الديمقراطي في الجزائر يتخبط، كانت الصحافة هي الأخرى تتخبط معه بشكل مباشر. وهذا ما يؤكد أن الفصل بين الديمقراطية والإعلام أمر غير وارد.

إن الحديث عن الديمقراطية في الجزائر هو حديث عن الأوضاع التي عاشتها الجزائر، والظروف التي لا تزال تعيشها اليوم. ولا يمكن القول أن الجزائر دولة ديمقراطية بامتياز انطلاقا من مجموعة من المؤشرات، نذكر منها سيطرة الدولة على الإعلام خصوصا الثقيل، فمعروف أن البث التلفزيوني والإذاعي يظل حكرا على القنوات العمومية التي يمكن اعتبارها الناطق الرسمي أو لسان حال الحكومات الجزائرية المتعاقبة، على أساس غياب النقد أو حتى خلق النقاشات العامة، فهذه المؤسسات تعكس في الحقيقة وجهة نظر واحدة، هي وجهة نظر السلطات العليا في الجزائر، وذلك في بعض الأحيان بقوة القانون الذي يمنح الحكومة الحق في إذاعة كل ما تراه مناسبا حسب ما جاء في قانون 1990(6). وتبقى الحدود والخطوط الحمراء محددة ولا يمكن تجاوزها، إضافة إلى القيود

الممارسة على الراغبين في إنشاء الجرائد والصعوبات التي يواجهونها، ناهيك عن عدم منح الاعتماد لعدد من الجهات الراغبة بإنشاء أحزاب سياسية، فضلا عن غياب مجتمع مدني مهيكّل بشكل جيد قادر على المساهمة في خلق نقاشات وأفكار من المفروض أن تؤدي في النهاية إلى خدمة المجتمع والدولة الجزائرية. وأهم المؤشرات أيضا على ضعف البناء الديمقراطي في الجزائر في تقديرنا هي أن الديمقراطية توجد إلا أوقات الانتخابات، أين يعبر الشعب عن إرادته واختياره، ليغيب دوره بعدها كما يثبتته الواقع وتدلل عليه جل الأطراف السياسية في الجزائر. وهذا بغض النظر عما تذهب إليه بعض الجهات، التي لم تقدم على كل حال الدليل الملموس، من أن الانتخابات مجرد ممارسات ظاهرية على اعتبار أن النتائج يتم تحديدها مسبقا. كما أن البنية القانونية لدستور 1996 تتضمن بعض النصوص المقيدة للمبادئ الديمقراطية مثل الصلاحيات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية وبعض القوانين المنظمة لبعض المجالس الدستورية العليا ولكيفية تشكيل "مجلس الأمة"، حيث تم تقييد استقلاليتها بجعل ثلث مناصب عضويتها ذات طابع تعييني ومن صلاحيات الرئيس (7) .

أفاق تطور الديمقراطية والإعلام في الجزائر:

وإذا ما أرادت الدولة الجزائرية تحسين واقع الإعلام والديمقراطية في الجزائر فإنها مطالبة اليوم بالعمل على تطوير قطاع الإعلام. فترجع نوعية المعلومات المقدمة عبر وسائل الإعلام تعني بالضرورة تراجع الرأي العام الذي يبدو ضعيفا جدا في الجزائر وبحاجة إلى إنعاش سريع حتى يستطيع استرجاع مكانه ويؤدي الأدوار المنوطة به. وكذا العمل على تطوير النقاشات العامة، فمن حق المواطن أن يحظى بنقاشات تنوره وتجعله يفهم ما يحيط به، وله الحق أيضا في تشكيل رأي حول القضايا المطروحة، وفهمها من أجل التصرف إزاءها بناء على معرفة ودراية، كونه معني بما يحصل في مجتمعه. كما من حقه الحصول على المعلومات بحرية ومن جهات مستقلة (8) فالمعلومة المريضة تعني

أن الديمقراطية في خطر *information malade c'est une démocratie en danger*.

إن الرهان على قطاع الإعلام والمعلومات أساسي ولا مفر منه من أجل إيجاد مواطن واع يشارك بفعالية في بناء مجتمعه. فبناء الدولة والمجتمع ليس مختزل في شخص يقرر ويفكر وينجز في مكان الجميع، بل كل فرد جزائري معني بعملية بناء وتشديد الجزائر، ولن يتأتى ذلك، بالشكل المطلوب، إذا لم يكن مقتنعا بما يفعله أو لا يعي أهميته أو أهمية ما يقوم به. وكثيرا هي الدراسات التي أوضحت أن الفرد يدافع عما يعتقد وما يقوم به إذا كان مقتنعا بذلك.

إن الديمقراطية لا ينبغي أن تقتصر على فترات انتخابية، أو الفصل بين السلطات أو اختزالها في الحق في ممارسة عدد من الحقوق الأساسية. فهذه الأدوات الدستورية لا تكتسي أهميتها إلا إذا

وضعت في خدمة ثقافة ديمقراطية تقوم على التنوع في الرأي المؤسس على الحوار الرامي في النهاية إلى خدمة المصلحة العليا للوطن(9).

إن الديمقراطية التي ينبغي أن تعمل الجزائر على تحقيقها لا بد أن تتمحور حول إيجاد مجتمع مدني قادر على أن يكون بمثابة قوة تنظيمية ذاتية قادرة على اقتراح الأفكار والمشاركة بفعالية في بناء الدولة الجزائرية لا مبايعة السلطة والاستفادة من الإعانات المالية التي ترصدها للجمعيات التي انتشرت بكثرة ودون أدنى فاعلية أو مردودية تستحق الذكر.

لكن ينبغي التنبيه على أمر مهم وهو أن الديمقراطية ليس منتجا يتم استراده من الغرب. فكثيرة هي الدول التي تعتبر الديمقراطية بها وسيلة لتأطير الجماهير والتحكم بها *démocratie comme encadrement des masses*. فحتى الولايات المتحدة الأمريكية التي تدعي أنها أكبر الديمقراطيات في العالم تتخذ أهم قراراتها في غرف مجالس إدارات الشركات الكبرى في شارع "ول ستريت"(10). لكن هذا لا يعني أنها ومجموعة من الدول خصوصا الغربية لم يحققوا خطوات مهمة في مجال حرية الرأي والتعبير.. فقد تمكنوا من تحويل مجموعة من القيم اللامادية إلى حقائق معاشة كالتداول على السلطة مثلا. ومع ذلك ينبغي في الكثير من الأحيان التحفظ على قول مثل هذه الأمور، فقد كشفت مناسبات عدة أن المناداة بالحرية في الغرب هي شعارات أكثر منها ممارسات نذكر على سبيل المثال قضية الحجاب في فرنسا والاعتداء على الرموز الدينية.

كما لا ينبغي إهمال جانب مهم في الفلسفة الديمقراطية التي هي في حد ذاتها تضم الكثير من العيوب. فهي كما وصفها بعض السياسيون وحتى الباحثون "ديكتاتورية الجماعة"، فالاعتقاد أن الأغلبية دائما على حق أمر لا يكتفه الصواب، قد يجعلنا ذات يوم نعيد ما حصل مع "غاليلي"، فضلا عن إمكانية توجيه الأفراد في ضوئها، فكما يرى البعض فإن "الديمقراطية لعبة الأقوياء" الذين يسخرون الأفراد والعلم للمحافظة على مصالحهم، إنها سياسة قد تؤدي إلى ترسيخ الاستبداد والاستعباد، إنها بمثابة استبداد تداولي على السلطة.

كل ما سبق ذكره لا يعني أننا مطالبون بالتخلي عن الديمقراطية لكن المقصود أنها تضم نقائص حتى في الدول الغربية، يمكن تجاوزها فكما يقول "فلامنو برتوني" Flaminio Bertoni: « L'imperfectionnement pousse au progrès ». أي أن الجزائر اليوم في تقديرنا مطالبة بتشجيع العمل في هذا المجال لخلق منهجها الديمقراطي (*démocratique*)، فالديمقراطية ليست منتجا يتم استراده من الغرب أو إعادة إنتاج ما يوجد في دول الغرب دون الأخذ بعين الاعتبار واقع هذه المجتمعات وخصوصياتها، أو منحها أدوات الهيمنة والسيطرة وكذا الفرص للتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر.

وفي الأخير نقول أن الديمقراطية في الجزائر سبيل لا غنى عنه نظرا لأهميتها كنظام حكم يكفل مشاركة جماعية في الحكم والتسيير وبالتالي خدمة مصالح الجماعة وضمان وحدتها مع احترام الاختلافات المتواجدة بينها في الرأي والأفكار.. والتي تمثل ثراء وتنوعا عوضا من أن تكون سبيلا للفرقة والصراع. لكن لا ينبغي الاعتراض بنماذج غربية أخرى والثقاف الأفكار القادمة من الغرب التي تعتبر في الأصل نوعا من الاستعمار الثقافي. فينبغي العمل على أقلمة مفهوم الديمقراطية وطريقة تطبيقها مع الخصوصيات المحلية انطلاقا من مبدأ خدمة المصلحة العامة والعليا للجزائر. ويبدو لي أن هذا المصلح لن يكون فضاضا اذا ما أردنا له ذلك، أي ينبغي تحديد أهداف الدولة الجزائرية وآليات بلوغ الهدف الأساس وهو خدمة مصلحة الجزائر، وهذا يقوم أساسا على الشفافيه في التسيير التي تعتبر الدعامة الرئيسية في معرفة نوعية الديمقراطية. ويحتل الإعلام دورا مفصليا في عملية التحول الديمقراطي الجزائري ينبغي الرهان عليه واستغلاله (ليس بالمعني السلبي للكلمة) في تحقيق هذه الأهداف.

المراجع:

- 1- كمال مجيد. العولمة والديمقراطية. ط1. دار الحكمة. لندن. بريطانيا. 2000. ص.: 103.
- 2- فضيل دليو وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. 2002. ص. 33.
- 3- الديمقراطية أسئلة وأجوبة. دار النشر "مارينور". مجلة شهرية. العدد 9. الجزائر. ص. 10.
- 4- حسن عماد مكاوي. ليلي حسين السيد. الاتصال ونظرياته المعاصرة. ط3 الدار المعرفية اللبنانية. القاهرة. مصر. 2002. ص.: 71.
- 5- محمد زبدة. دليل الصحافة العربية الجزائرية. ص.: 7.
- 6- قانون رقم 07-90 مؤرخ في 03 أفريل سنة 1990 المتعلق بالإعلام. المادة 9.
- 7- فضيل دليو وآخرون. مستقبل الديمقراطية في الجزائر. ط1. مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. لبنان. 2002. ص. 137.
- 8- www.Humanité.fr/2007-07-13_tribune-libre_information-malade-démocratie-en-danger
- 9- Allocution du président Bouteflika (Constantine 16/4/06)
- 10- دانييل يانكوفيتش. ترجمة كمال عبد الرؤوف. الديمقراطية. وقرار الجماهير. ط1. الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية. القاهرة. مصر. 1993. ص: 16.